S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26422
9 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن ليبريا

مقدمة

١ - وجهت في تقريري المؤرخ ٤ آب/أغسطس (S/26200) انتباه مجلس الأمن إلى الملامح الرئيسية لاتفاق السلم (S/26272) الذي وقعه الأطراف الثلاثة في النزاع في ليبريا في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. ودعا الاتفاق الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا إلى الإشراف على تنفيذ الاتفاق ورصده. كما أبلغت المجلس في التقرير بإيفاد بعثة تخطيط إلى ليبريا لجمع البيانات ذات الصلة بالإنشاء المقترح لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، وباعتزامي البدء في التخطيط لإيفاد فريق متقدم من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى ليبريا في أقرب وقت ممكن. وفي ١٠ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٥٦ (١٩٩٣)، الذي وافق فيه على إيفاد فريق متقدم قوامه ٣٠ مراقبا عسكريا إلى ليبريا للمشاركة في أعمال اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، التي ينص الاتفاق على أن ترأسها الأمم المتحدة.

٢ - وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ٨٥٦ (١٩٩٣) التي طلب مجلس الأمن بموجبها تقريرا عن الإنشاء المقترح لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، بما في ذلك على وجه الخصوص تقديم تقدير تفصيلي لتكلفة ونطاق تلك العملية، وشرحا لكيفية ضمان التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، ودور ومسؤولية كل منهما في تنفيذ الاتفاق. وقد حظيت هذه المسائل باهتمام خاص من جانب بعثة التخطيط أثناء زيارتها إلى ليبريا، وفيما يلي تفصيل هذه المسائل.

أولا - بعثة التخطيط الموفدة إلى ليبريا

٣ - وصلت بعثة التخطيط الموفدة إلى ليبريا، برئاسة البريغادير - جنرال (متقاعد) ايان دوغلاس من كندا، إلى مونروفيا في ٦ آب/أغسطس، وظلت في البلد حتى ١٣ آب/أغسطس. والتقت البعثة بالأطراف الليبرية الثلاثة - الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبريا، والجبهة الوطنية القومية في ليبريا، وحركة التحرير الموحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا - وعقدت عدة اجتماعات مطولة مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. وقد جمعت البعثة كل البيانات ذات الصلة اللازمة لإعداد خطة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا. ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن البعثة قد أفادت بوجود التزام قوي من قبل الأطراف باتفاق السلم، وأن كافة الليبريين الذين التقت بهم قد أعربوا عن الرغبة في إنهاء الأعمال العدائية وإقرار سلم دائم.

٤ - وقد كانت البعثة، عندما سافرت بالطريق البري من مونروفيا إلى غبارنغا، أول جماعة تعبر خط الجبهة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، مما أرسى سابقة لفتح الطريق أمام حركة المرور العادية. وقد أسهمت بعثة التخطيط في التوصل إلى قرار إيجابي بشأن توصيل إمدادات الإغاثة عبر خطوط الجبهة من مونروفيا إلى مناطق الجبهة الوطنية القومية لليبريا، على الرغم من أن ذلك لا يدخل تماما في نطاق ولايتها. كما جرى بشكل نشط استكشاف طرق الوصول الأخرى، بما في ذلك الطرق العابرة للحدود من كوت ديفوار وغينيا. واتفق على أن يسمح، عند اللزوم، بعبور المساعدات الإنسانية للحدود مع قيام موظفي الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بالتفتيش عليها، وذلك وفقا لاتفاق السلم. كما أكدت بعثة التخطيط لجميع الأطراف على أهمية ضمان أمن جميع العاملين في جهود الإغاثة الإنسانية.

٥ - وقد يسرت بعثة التخطيط عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، الذي عقد في مونروفيا في ١٣ آب/أغسطس. وقد حضر جميع الأطراف وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الاجتماع، الذي تولت الأمم المتحدة رئاسته، وفقا لاتفاق السلم. وتم اجتماع الأطراف في جو ودي، حيث ناقشوا إجراءات عمل اللجنة. ويمثل هذا الاجتماع الأول للجنة، بالإضافة إلى فتح خطوط توصيل إمدادات الإغاثة عبر خطوط الجبهة، خطوتين هامتين إلى الأمام في عملية بناء الثقة.

ثانيا - الشروع في عملية السلم

٦ - عقب اتخاذ القرار ٨٥٦ (١٩٩٣) الذي يأذن بإيفاد فريق متقدم من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى ليبريا، بقي في مونروفيا موظف عسكري كبير كان موجودا في ليبريا برفقة بعثة التخطيط، ليكون رئيسا للفريق المتقدم. وبدأ بقية الفريق المتقدم في الوصول إلى مونروفيا في ٢٠ آب/أغسطس، ومن المتوقع أن يكتمل وصول الفريق إلى البلد خلال الأيام القادمة. وعندما يتم ذلك، سيجرى وزع قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين في مختلف أنحاء ليبريا لرصد وقف إطلاق النار. وسيضع الفريق المتقدم وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا جدولا زمنيا لتنفيذ الاتفاق، وذلك بالتشاور مع الأطراف. ووفقا لاتفاق السلم، تقوم في مونروفيا حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، وذلك مع بدء عملية نزع السلاح. وتم في كوتونو في ١٧ آب/أغسطس اختيار أعضاء مجلس الدولة لحكومة ليبريا الانتقالية الوطنية. ووفقا للاتفاق، ينتهي، بمجرد إنشاء حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، وجود كل من الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية لليبريا، كحكومة، وجبهة التحرير الوطنية القومية لليبريا.

٧ - وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق السلم، أنشئت لجنة مشتركة لرصد وقف إطلاق النار تتألف من ممثلي الأطراف الثلاثة، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، والأمم المتحدة، واجتمعت اللجنة، على النحو المذكور أعلاه، لأول مرة في ١٣ آب/أغسطس. ويتم إبلاغ

انتهاكات وقف إطلاق النار إلى رئيس اللجنة. وعندما ترى اللجنة ضرورة إجراء تحقيق في الموقع لحادثة ما، تقوم أفرقة فرعية للجنة تضم ممثلين لجميع أعضاء اللجنة بالتحقيق في الحادثة. وتقدم الأفرقة الفرعية تقاريرها إلى اللجنة لمواصلة التداول بشأنها.

٨ - وحتى الآن، تم الإبلاغ عن ثمانية انتهاكات لوقف إطلاق النار يدعى بوقوعها، وقد تناولتها جميعا اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار بحيث يعي كل الأطراف تماما مسؤولياتهم بموجب اتفاق السلم. وهذه الانتهاكات المبلغ عنها تشمل تحرك القوات وعرقلة توصيل المساعدات الإنسانية. ووفقا لاتفاق السلم، سينتهي وجود اللجنة عند اكتمال وزع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، وستحل محلها لجنة للانتهاكات.

٩ - وستتألف لجنة الانتهاكات من فرد واحد من كل من الأطراف، ومن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، ومن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، وتتولى بعثة الأمم المتحدة رئاستها. ويتم في البداية إبلاغ كل انتهاكات وقف اطلاق النار مباشرة إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، التي تتولى التحقيق في الحادثة. وإذا ما تعذر تصحيح الانتهاك، تقوم بعثة الأمم المتحدة بإبلاغ ما توصلت إليه من نتائج إلى لجنة الانتهاكات لاتخاذ قرار في المسألة. وبعد اتخاذ لجنة الانتهاكات لقرارها، وإذا لم تصحح الأطراف الانتهاك، يتم إبلاغ فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، ويمكن بناء على ذلك، وبموجب سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ووفقا لأحكام اتفاق السلم، اللجوء إلى ما يتمتع به الفريق من سلطات لإنفاذ السلم، وذلك لتصحيح الانتهاك.

ثالثا - هيكل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا

١٠ - إن مفهوم عملية السلم المتوخاة في اتفاق كوتونو هو عملية متصلة تمضي من وقف إطلاق النار إلى نزع السلاح إلى التسريح إلى إجراء الانتخابات الوطنية. ووفقا للاتفاق، "يقوم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة بالإشراف على تنفيذ الاتفاق ورصده" (الفرع باء - المادة ٣، الفقرة ١). وكما أشرت في تقريري المؤرخ ٤ آب/ أغسطس (S/26200)، يسند الاتفاق إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا المسؤولية الرئيسية في ضمان تنفيذ الاتفاق، وينص على أن تتولى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا مهمة رصد مختلف إجراءات التنفيذ، من أجل التحقق من تطبيق هذه الإجراءات بصورة غير متحيزة.

١١ - وإذا ما أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة المراقبة، ستخضع البعثة لقيادة الأمم المتحدة، ممثلة في الأمين العام الخاضع لسلطة مجلس الأمن. وسيتولى قيادة البعثة في الميدان ممثلي الخاص، السيد تريغور غوردون - سومرز، وستتألف البعثة من عناصر عسكرية ومدنية. وسيعهد بقيادة العنصر العسكري

إلى رئيس مراقبين عسكريين يقدم تقاريره إلي من خلال ممثلي الخاص. وستشمل العناصر المدنية للبعثة المساعدات الإنسانية والإنمائية، والمساعدة الانتخابية، فضلا عن ما يلزم من موظفين سياسيين وإداريين. وسيتألف العنصر العسكري للبعثة من أفراد تقدمهم الدول الأعضاء، في حين ستتألف العناصر المدنية، قدر الإمكان، من موظفي الأمم المتحدة، مع تعيين موظفين خارجيين تكميليين عند الاقتضاء.

رابعا - مفهوم العمليات

١٢ - لقد وضع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، الذي يمارس مهامه فعلا منذ عام ١٩٩٠، مفهوما مفصلا للعمليات يغطي كافة أحكام اتفاق السلم، ويتم بموجبه مرابطة قوات فريق المراقبين العسكريين عند نقاط الدخول وفي المطارات والموانئ من أجل ضمان الامتثال للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا في قراره ٧٨٨ (١٩٩٢). ويقوم فريق المراقبين العسكريين بإنشاء مناطق عازلة على طول الحدود الليبرية، والإشراف على جمع المتحاربين في معسكرات ونزع سلاحهم وتسريحهم. ولأغراض العمليات، قسم فريق المراقبين العسكريين البلد إلى أربعة قطاعات: القطاع الشرقي، والقطاع الشمالي، والقطاع الغربي، وقطاع مونروفيا الكبرى. وتبين هذه القطاعات الخريطة الواردة في المرفق الأول لهذا التقرير. وسترابط قوات فريق المراقبين العسكريين في أنحاء القطاعات الأربعة. وستضطلع هذه القوات، في جملة أمور، بمهمة استعادة الأسلحة من المتحاربين، وستقوم بدوريات في المناطق التي لا يحتفظ فيها فريق المراقبين العسكريين بقوات مرابطة. ومن أجل الوفاء باحتياجات اتفاق السلم، يعتزم فريق المراقبين العسكريين زيادة قواته في ليبريا بمقدار ٤ ٠٠٠ فرد يتم وزعهم في أنحاء البلد، تنفيذا لتفاهم تم التوصل إليه خلال المفاوضات على الاتفاق.

١٣ - وحيث أن الدور المتوخى لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا يتمثل في رصد تنفيذ الاتفاق والتحقق من ذلك، فإن مفهوم عملياتها لا بد وأن يتوازى بالضرورة مع مفهوم عمليات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. ولأغراض بعثة الأمم المتحدة، سيشار إلى "القطاعات" الأربعة في مفهوم عمليات فريق المراقبين العسكريين على أنها "المناطق". وبالتالي، سيكون لبعثة الأمم المتحدة أربعة مقار مناطق تشترك في مواقعها مع مقار القطاعات الأربعة لفريق المراقبين العسكريين. وستقوم بعثة الأمم المتحدة بوزع أفرقة مراقبين إلى جانب ما يقوم فريق المراقبين العسكريين بوزعه، بما في ذلك في معابر الحدود والمطارات والموانئ. وفي الوقت الذي ستقوم فيه بعثة الأمم المتحدة برصد تجميع المتحاربين في معسكرات، ونزع سلاحهم وتخزين ما يسترد من الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وتسريحهم، والتحقق من كل هذه الأعمال، فإنها ستقوم أيضا بوضع أفرقة في مواقع المعسكرات ومخازن الأسلحة. وستتعاون بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين تعاونا وثيقا في عملياتهما. على أن ذلك لن يعوق قدرة بعثة الأمم المتحدة على العمل بصورة مستقلة عند الاقتضاء. وسيكون لدى بعثة الأمم المتحدة أفرقة متحركة للتحقيقات ترافق دوريات فريق المراقبين العسكريين. وسترابط أفرقة التحقيقات في مقار المناطق الأربع (مع فريقين في مقر المنطقة الشمالية). ولما كانت بعثة الأمم المتحدة

ستقوم بمهام الرصد، فإن أفرقتها ستكون أصغر كثيرا من أفرقة فريق المراقبين العسكريين الذي يتولى مهمة تنفيذ الاتفاق.

١٤ - ونظرا لأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا ستمثل المرة الأولى التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بعملية كبرى لحفظ السلم مع منظمة أخرى، هي منظمة دون إقليمية في هذه الحالة، فقد أولت بعثة التخطيط اهتماما خاصا، في مناقشاتها مع القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، إلى دور كل من بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين في تنفيذ الاتفاق، وإلى العلاقة بينهما. واتفق على أن تقوم العلاقة بينهما على العناصر التالية: (أ) يكون لكل من بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين تسلسل قيادي مستقل؛ (ب) القرارات التي تؤثر على كل من بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين تتخذ من خلال التشاور بصورة رسمية (لجنة الانتهاكات) وغير رسمية على السواء؛ (ج) لا يجوز لبعثة الأمم المتحدة ولا لفريق المراقبين العسكريين أن يوجه الآخر في أعماله؛ (د) إذا دخل فريق المراقبين العسكريين في أعمال مخططة لإنفاذ السلم تتضمن عمليات قتالية، لا يشارك مراقبو بعثة الأمم المتحدة في هذه الأعمال، ويتم سحبهم مؤقتا من المنطقة مع غيرهم من موظفي الأمم المتحدة؛ (هـ) إذا ما وجد فريق المراقبين العسكريين نفسه مضطرا للدخول في أعمال عسكرية غير مخططة دفاعا عن النفس، فإنه يلتزم بضمان أمن مراقبي بعثة الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الموجودين في المنطقة.

١٥ - وقد أوصت بعثة التخطيط بأن يتم التنسيق اليومي بين بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين، فضلا عن اتخاذ القرارات، على المستوى الميداني، وألا ينقل ذلك إلى المستوى الأعلى في التسلسل القيادي لكل من الطرفين إلا عند اللزوم، وذلك وفقا لما تم الاتفاق عليه مع فريق المراقبين العسكريين. غير أنه يتعين مراعاة المستوى الملائم عند اتخاذ القرارات الرئيسية أو وضع السياسات. وستكون نقاط التشاور بين بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين على التوالي (الموضحة في الخريطة المرفقة بوصفها المرفق الثاني لهذا التقرير) بين أفرقة المواقع التابعة لبعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلم التابعة لفريق المراقبين العسكريين؛ وبين مقار مناطق بعثة الأمم المتحدة ومقار قطاعات فريق المراقبين العسكريين؛ وبين القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين ورئيس المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة؛ وبين القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين وممثلي الخاص؛ وأخيرا، بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. وسأظل أيضا على اتصال منتظم مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا فيما يتعلق بالتطورات في عملية السلم الليبرية. وعلاوة على ذلك، فإنني أعتزم، عقب إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، أن أعقد مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا اتفاقا يحدد العلاقة بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة.

١٦ - ووفقا للممارسة المتبعة، ستحتاج بعثة الأمم المتحدة إلى حرية الحركة والاتصالات والتفتيش، كما ستكون بحاجة إلى التمتع بغير ذلك من الحقوق اللازمة لأداء مهامها في ليبريا. وسيتعين أيضا منح بعثة

الأمم المتحدة وأفرادها كافة الامتيازات والحصانات ذات الصلة التي تنص عليها اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وإذا ما قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، فإنني أعتزم بناء على ذلك الشروع في إجراء مشاورات مع حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية بغية إبرام اتفاق بشأن مركز البعثة وفقا للأسس المعهودة في مثل هذه الاتفاقات.

١٧ - وفي الوزع الميداني للمراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة، لا بد من معالجة مسألة أمن الأفراد. وتشمل التهديدات الأمنية السطو المسلح، وسهولة الحصول على الأسلحة، والألغام، وعجز السلطات المحلية عن مواجهة المشاكل الأمنية بصورة كافية. وإنني أرحب بما أعلنه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من الالتزام بكفالة سلامة مراقبي بعثة الأمم المتحدة وموظفيها المدنيين. كما أنني سأعين ضابط أمن لتنسيق الاحتياجات الأمنية لوجود الأمم المتحدة كله في البلد.

١٨ - ومن المقدر أن عملية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا ستحتاج إلى ٣٠٣ مراقبين عسكريين. ويشمل هذا العدد ٤١ فريقا يتألف من ٦ مراقبين للفريق الواحد (أفرقة التحقيقات، وأفرقة المطارات، وأفرقة الموانئ، وأفرقة معابر الحدود، وأفرقة مواقع معسكرات جمع الجنود)، و ٢٥ مراقبا عسكريا يرابطون في مقر بعثة الأمم المتحدة في مونروفيا، و ٨ مراقبين يرابطون في كل من مقار المناطق الأربع، ويرفعون تقاريرهم إلى كبير المراقبين العسكريين. وسيتلقى المراقبون العسكريون الدعم من الموظفين الإداريين اللازمين.

١٩ - ونظرا إلى أن مراقبي بعثة الأمم المتحدة سيتوزعون على نطاق واسع في أنحاء الأراضي الليبرية بأسرها، فإنهم سيحتاجون دعما من وحدة اتصالات قوامها ٢٥ فردا لإنشاء شبكة اتصالات ولتشغيل أجهزة اللاسلكي في مقر البعثة في مونروفيا وفي مقار المناطق على مدار ٢٤ ساعة سبعة أيام في الاسبوع. وستتألف هذه الوحدة من موظفين مدنيين يعملون بموجب عقود مدنية، على أن تقوم الأمم المتحدة بتوفير المعدات. وستحتاج بعثة الأمم المتحدة أيضا إلى وحدة طبية عسكرية قوامها حوالي ٢٠ فردا على الأقل.

٢٠ - قامت بعثة التخطيط بتقييم الهيكل الأساسي للبلد ووضعت اختيارين يمكن في ظلهما توفير الهيكل الأساسي المطلوب لدعم وزع المراقبين. ويتضمن الاختيار الأول استيراد وحدات الإسكان والمكاتب بأسرها وإقامتها في مواقع الأفرقة. أما الاختيار الثاني فيشمل وزع وحدات هندسية لإجراء استطلاع لمواقع المقار الإقليمية ومواقع الأفرقة، والشروع في إجراء الإصلاحات المطلوبة للهياكل الأساسية على أساس شراء المواد من السوق المحلية إلى أقصى حد ممكن واستخدام القوى العاملة المحلية. وبمقتضى الاختيار الثاني، الذي أوصت به بعثة التخطيط، من المقدر إمكان إنشاء الهيكل الأساسي المادي اللازم للبعثة على نحو أسرع، وأنه يمكن أن يعود بالنفع على الشعب الليبري في الأجل الطويل. وستعمل أيضا الوحدات الهندسية مع المهندسين التابعين لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في إصلاح

وتشييد مواقع المعسكرات، وإصلاح الجسور اللازمة لأنشطة حفظ السلم والمساعدة الإنسانية. ويمكن لتلك الوحدات، في مرحلة لاحقة، المساعدة في إصلاح الطرق والمطارات والمرافق العامة كتدبير لبناء الثقة ولإعادة الأوضاع في البلد إلى حالتها الطبيعية، ومن المقدر أنه سيلزم توفير ٤٥ خبيرا لتشكيل خمس وحدات هندسية تتألف كل منها من مهندس مدني واحد و ٣ مشرفين و ٥ اختصاصيين كعمال كهرباء وميكانيكيين. وفي ضوء الجدول الزمني المضغوط جدا لتلك العملية، فإنه من المهم إرسال الوحدات الهندسية إلى الميدان على وجه السرعة. ومن ثم فإنه يوصى بتشكيل تلك الوحدات من أفراد عسكريين.

٢١ - وبالنظر إلى نشر المراقبين العسكريين على نطاق واسع والتضاريس البالغة الصعوبة التي يتعين عليهم العمل فيها، فإنه يوصي بأن يوفر للبعثة ما لا يقل عن ٦ طائرات مروحية للخدمات العامة، وبالنظر إلى احتياجات الإجلاء الطبي وسوء أحوال المطارات المتاحة، فإنه يرى أن البعثة سوف تحتاج أيضا إلى طائرات يمكنها الإقلاع والهبوط في ممرات قصيرة وفي مناطق محاطة بالأشجار.

٢٢ - وبالنظر إلى أهمية تزويد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا بالموارد اللازمة للبدء في هذه العملية بسرعة، فإنه من الضروري القيام بأسرع ما يمكن بنقل المعدات لا سيما المركبات وأثاث المكاتب واللوازم، إلى منطقة البعثة من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وقد يستلزم ذلك موارد للنقل الجوي إلى ليبريا على الأقل في المراحل الأولية.

٢٣ - وكما ذكر أعلاه، فإنه للوفاء باشتراطات اتفاق السلم، يعتزم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا زيادة قواته في ليبريا بنحو ٤ آلاف جندي آخر، وفي حين أن بعض البلدان الجديدة المساهمة بقوات في فريق المراقبين العسكريين قد لا تكون أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، فإنها أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وستكون قواتها تحت قيادة وسيطرة القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. ولم يتضح، حتى وقت إعداد هذا التقرير، البلدان الافريقية التي ستساهم بقوات إضافية في فريق المراقبين العسكريين. ومن النواحي الهامة مسألة الدعم الإداري لفريق المراقبين العسكريين، ولا سيما للقوات الإضافية. ومن المفهوم أن المساعدة في هذا المجال يتعين أن ترد من خارج افريقيا. ثم هناك مسألة تمويل عمليات الفريق. ومع أن من الجلي أن هذه ليست مسؤولية الأمم المتحدة، فليس بوسعنا تجاهل حقائق الوضع. ومن بين الاقتراحات المطروحة إنشاء صندوق للتبرعات تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٤ أدناه.

٢٤ - وقد أبلغتني الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا أن البلدان المساهمة بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة سوف تحتاج إلى دعم مالي بالنسبة لفريق المراقبين العسكريين الحالي والموسع. وفي تقريري السابق (S/26200)، أبلغت مجلس الأمن بالطلب الموجه من الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا إلى الأمم المتحدة بإنشاء صندوق استئماني يمكن استخدامه لتمكين البلدان الافريقية، في جملة أمور، من إرسال تعزيزات إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة وتقديم المساعدة اللازمة

للبلدان التي شاركت فعلا في الفريق. وفي ٢٧ آب/أغسطس، تلقيت رسالة من رئيس مجلس الأمن (S/26376) تؤيد بشدة إنشاء صندوق استئماني للتبرعات من هذا القبيل. وبناء عليه شرعت في اتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة لإنشاء هذا الصندوق.

خامسا - المساعدة الإنسانية والإنمائية

٢٥ - شرعت منظومة الأمم المتحدة في القيام بأنشطة للإغاثة في حالات الطوارئ في ليبريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ عندما أنشئ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بليبريا، للتركيز بصورة أولية على الحالة المتدهورة في منطقة مونروفيا، وتم توسيع نطاق هذه العملية في وقت لاحق في عام ١٩٩١ لتلبية احتياجات الليبريين في جميع أنحاء البلد. واتخذت أيضا ترتيبات إقليمية للاستجابة لمشاكل ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٧٥٠ ليبري فروا إلى البلدان المجاورة، وبخاصة غينيا وكوت ديفوار وسيراليون.

٢٦ - أما برنامج المساعدة في حالات الطوارئ، المدعوم بتبرعات مقدمة من البلدان المانحة استجابة للنداءات الموجهة من الأمم المتحدة، فإنه يغطي الأغذية والتغذية؛ والصحة والرعاية الطبية؛ والمياه والطاقة والمرافق الصحية؛ والتعليم؛ والأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة، والزراعة. وبرغم الصعوبات المستمرة في وصول هذه المساعدات إلى الأماكن المستهدفة والمصاعب الناجمة عن الحالة الأمنية، كان البرنامج ناجحا نسبيا. ومع ذلك، ونتيجة الأحداث التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ظلت هناك زيادة رئيسية في عدد المشردين داخليا المحتاجين إلى المساعدة، وكانت هناك قيود شديدة على الوصول إلى بعض المناطق.

٢٧ - وينص اتفاق كوتونو على أن تذهب قوافل المساعدة الإنسانية إلى جميع مناطق ليبريا من أقصر الطرق. ومنذ التوقيع على الاتفاق تم فتح طرق عبور خط الجبهة من مونروفيا وبوكانان إلى داخل مناطق الجبهة الوطنية القومية لليبريا لجلب الإمدادات الغذائية والطبية اللازمة للسكان هناك. وبدأ أيضا إرسال شحنات عابرة للحدود عن طريق كوت ديفوار. وكانت هناك بعض الصعوبات اللوغوستية التي ترجع بوجه خاص إلى هطول الأمطار بشدة وتدهور أحوال الطرق. ولضمان إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق، قد يلزم، وفقا لاتفاق السلم، القيام لبعض الوقت بعمليات عبر الحدود إلى أن يتم على الأقل توحيد البلد.

٢٨ - وعلى الرغم من ظهور مشكلة حقول الألغام كعامل هام، فإنها لا تمثل مشكلة كبيرة في ليبريا كما هو الحال في البلدان الأخرى التي مزقتها الحروب، ومع ذلك، فإن وجود الألغام والقنابل غير المفجرة، يشكل تهديدا لاتفاق وقف إطلاق النار وخطرا على السكان عموما. ويمكن أن يعرقل ذلك حرية الحركة بالنسبة لقوات حفظ السلم والمراقبين العسكريين وعمال الإغاثة. ويبدو أن مشكلة الألغام في ليبريا حديثة المنشأة وأنها تقتصر على الألغام المضادة للمركبات لايقاف الحركة على الطرق. ولم يرد حتى الآن تقرير عن وقوع أي حادث بسبب استخدام الألغام المضادة للأفراد. وتم الإبلاغ عن وجود قنابل لم تنفجر وهي تمثل خطرا

على السكان. أما القدرة على إزالة الألغام والتخلص من القنابل في ليبريا فإنها محدودة في الوقت الراهن. وقد استعرضت بعثة التخطيط مختلف الخيارات المتعلقة بإزالة الألغام، وأحد الخيارات هو إشراك مقاولين مدنيين في هذه العملية. وثمة اختيار أقل تكلفة وأكثر تفضيلا هو الاستعانة باثنين على الأقل من المعلمين الدوليين المتمرسين على إزالة الألغام لتدريب المهندسين التابعين لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على إزالة الألغام. وستقوم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا بالتعاون مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة بتنسيق عمليات تحديد الألغام والمساعدة في إزالة الألغام، وستكفل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا التنسيق مع الوكالات الإنسانية وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع أولويات لأنشطة إزالة الألغام. واتفقت الأطراف الليبرية وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، من حيث المبدأ، مع بعثة التخطيط على المشاركة في هذه الخطة لإزالة الألغام وسيتم الحاق المعلمين المتخصصين في إزالة الألغام بالعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا. وسيوفر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الأمن لأنشطة إزالة الألغام.

٢٩ - ويتيح التوقيع على اتفاق كوتونو الأمل في التوصل إلى حل دائم للأزمة السياسية والعسكرية في ليبريا، وبالتالي عودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية، وبموجب هذا الاتفاق، تتفق الأطراف على ضرورة بذل كل جهد ممكن لإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الليبريين وتهيئة الظروف التي تسمح للاجئين والمشردين العودة إلى ديارهم الأصلية.

٣٠ - وسيمضي بعض الوقت قبل أن يترجم هذا الاتفاق إلى تحسينات حقيقية في رفاه الشعب الليبري، ومن ثم سيكون من الضروري استمرار النطاق الحالي لأنشطة المساعدة الإنسانية في المستقبل القريب، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع نطاق البرنامج للاستجابة للاحتياجات المعينة الناشئة عن الاتفاق، لا سيما عودة اللاجئين وإعادة توطين المشردين وتسريح المقاتلين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع الليبري، وثمة اهتمام خاص في هذا الصدد هو وضع الحوافز والشروط اللازمة لدعم عمليتي نزع السلاح والتسريح. وأخيرا، ينبغي للبرنامج أن يعكس التحول في التركيز على أنشطة الإغاثة إلى التركيز على أنشطة التشييد والإصلاح. وأعتزم أن أصدر في المستقبل القريب نداء يتضمن ما ورد أعلاه.

٣١ - ولما كانت هناك عملية مساعدة إنسانية تابعة للأمم المتحدة قائمة في ليبريا، فإن بعثة التخطيط توصي باستكمال هذه العملية بموظفين اثنين إضافيين من الفئة الفنية وستة من متطوعي الأمم المتحدة يتم وضعهم في مونروفيا وفي الميدان للمساعدة في تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية. وعندما يتم وضع الخطط المتعلقة بالتسريح على نحو أوفى سيلزم توفير موظفين إضافيين لتقديم المساعدة إلى مواقع المعسكرات.

سادسا - الانتخابات

٣٢ - وفقا لاتفاق السلم، تجرى انتخابات عامة وانتخابات للرئاسة في غضون سبعة أشهر تقريبا بعد التوقيع على الاتفاق. وستكون حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، عن طريق لجنة الانتخابات الليبرية، المؤلفة من ممثلين للأطراف هي المسؤولة عن تنظيم وإجراء الانتخابات.

٣٣ - وهناك عدة مشاكل تمثل اختناقات محتملة لإجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني الوارد في الاتفاق، ولم يتم حتى الآن تسمية جميع الممثلين في لجنة الانتخابات، ولم يتم بعد اختيار المدير التنفيذي للجنة، ولم تمارس لجنة الانتخابات حتى الآن عملها. ويمثل وجود لجنة انتخابات عاملة بالطبع شرطا أساسيا للبدء في أي عمل تحضيري للبدء في العملية الانتخابية. وحيث لا توجد أي قوائم انتخابية، فإنه سيتعين القيام بعملية تسجيل قبل أن يمكن إجراء الانتخابات. ويقدر عدد الناخبين ما بين مليون و ١,٢ مليون ناخب. وحتى مع اعتبار هذا العدد صغير نسبيا، فإن الصعوبات العادية لعملية التسجيل سوف تتضاعف في ليبريا بسبب وجود لاجئين يعيشون خارج البلد، وينبغي أن تتاح لهم الفرصة للعودة قبل الانتخابات لممارسة حقهم في التصويت. وهناك أيضا آلاف من المشردين داخليا الذين سوف ينتقلون إلى أماكن أخرى، وسوف يؤثر انتقال اللاجئين والمشردين داخليا على تحديد الدوائر الانتخابية. وعلاوة على ذلك، سيتعين إتمام عملية التسريح. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ضمان حرية الانتقال، ويعني ذلك ضرورة إزالة نقاط التفتيش الحالية بين المناطق الخاضعة للأطراف، وضرورة توحيد البلد وفتح الطرق، وحتى في ضوء حجم البلد الصغير وعدد الناخبين الصغير نسبيا، فإنه مع حركة الانتقال الداخلية للأشخاص وقلة الأعمال التحضيرية التي بدأت حتى الآن، فإن الجدول الزمني لإجراء الانتخابات في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤ سيكون ضيقا جدا إن لم يكن مستحيلا.

٣٤ - وكما أبلغت مجلس الأمن في تقريري السابق (S/26200) في شباط/فبراير ١٩٩٢، فقد طلبت الأطراف الليبرية من الأمم المتحدة مراقبة عمليات الانتخابات والتحقق منها، ودعا مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٣، الأمين العام إلى تيسير قيام الأمم المتحدة بالتحقق من العملية الانتخابية ومراقبتها. ومراعاة لذلك، تضمنت بعثة التخطيط مستشارا انتخابيا لتقييم الحالة على أرض الواقع، ورهنا بموافقة مجلس الأمن، من المقدر أن تحتاج بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا إلى عنصر انتخابي يضم ١٣ من موظفي الفئة الفنية و ٤٠ من متطوعي الأمم المتحدة، وموظفي الدعم اللازمين لمراقبة علمية الانتخابات والتحقق منها. وسيرأس العنصر الانتخابي موظف رئيسي للشؤون الانتخابية يساعده نائب وثلاثة موظفين آخرين من الفئة الفنية يكون مركزهم في مقر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا. وسيتألف العنصر الانتخابي أيضا من وحدات انتخابية يكون موقعها في المقار الإقليمية الأربعة. وستضم كل وحدة منسقا إقليميا لشؤون الانتخابات يعاونه مساعد وأفرقة انتخابية يتألف كل منها من اثنين من متطوعي الأمم المتحدة. وسيكون هناك إجمالا ٢٠ فريقا من هذا النوع يعملون انطلاقا من مقار المناطق. وخلال فترة التصويت، سيلزم توفير مراقبين انتخابيين يبلغ عددهم نحو ٢٠٠ مراقب لفترة اسبوعين لمراقبة الانتخابات والتحقق منها.

٣٥ - وأعرب العديد من المنظمات غير الحكومية عن اهتمامه بتقديم المساعدة التقنية والانتخابية إلى حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية في مجالات مثل التعليم المدني وإجراءات الحوسبة وتدريب موظفي الاقتراع، كما أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامه بتقديم مساعدة انتخابية تقنية، وأرى أنه من الضروري في هذا المجال تنسيق المساعدة التقنية مع أنشطة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق. ولذلك، ستقوم بعثة مشتركة تضم عددا من المتخصصين من المنظمات غير الحكومية المهتمة، ومتخصص في الشؤون الانتخابية تابع للأمم المتحدة، بزيارة ليبريا في منتصف أيلول/سبتمبر تقريبا للعمل مع لجنة الانتخابات في تقييم الاحتياجات من المساعدة في هذا المجال ولضمان تنسيق الأنشطة المقترحة.

سابعا - ملاحظات وتوصيات

٣٦ - إن عملية السلم في ليبريا تهيئ فرصة خاصة للأمم المتحدة حيث أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا ستكون العملية الأولى التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلم بالتعاون مع بعثة لحفظ السلم أنشأتها بالفعل منظمة أخرى، هي في هذه الحالة منظمة دون إقليمية. وسوف يكون لكل بعثة، كما ذكر آنفا، هيكل قيادتها. وإذا أريد لهذا التعاون أن يكلل بالنجاح، فمن الأهمية بمكان توفر الاتصالات الجيدة وفهم واضح لدور كل بعثة وتحديد لمسؤولياتها. ووفقا لأحكام اتفاق السلم، يُتوقع من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا أن ترصد جميع نواحي تنفيذ أحكام الاتفاق. ويمكن لهذه العلاقة أن تطرح بعض التحديات، غير أنني أثق في أن هذه العلاقة، إذا توافرت حسن النية لدى جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الأطراف الليبرية، ستكون ناجحة بل وقد ترسي سابقة لبعثات حفظ السلم مستقبلا.

٣٧ - ولسوف تواجه عملية السلم في ليبريا المشاكل التي تكتنف عادة إعادة إدماج الجنود المسرحين في مجتمع لا يوجد به نشاط اقتصادي يذكر. كما أنها ستواجه مشاكل خاصة تتعلق بالتسريح وإعادة الإدماج في مجتمع من "الجنود الأطفال" الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و ١٥ عاما. وأرى أن من الضروري أن تُنسق جهود حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تنسيقا جيدا من أجل تيسير عملية تسريح القوات والمساعدة في إعادة إدماج الجنود السابقين في الحياة المدنية عن طريق برامج في التنمية المجتمعية، ولا سيما برامج الزراعة والتدريب المهني والأشغال العامة. وفي هذا الصدد، قد يتطلب الأمر النظر في إيجاد حوافز لنزع السلاح وفي غيرها من التدابير. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للجنود الأطفال. وفي هذا الصدد، سينضم مستشار كبير إلى ممثلي الخاص في منتصف شهر أيلول/سبتمبر للعمل مع حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر من أجل وضع برنامج شامل لتجميع الجنود في المعسكرات ونزع سلاحهم وتسريحهم. وفي الوقت الذي يتعين فيه إيلاء اهتمام كبير للمتحاربين السابقين، يلزم أيضا التصدي لمشاكل اللاجئين والنازحين وغيرهم من الليبريين المتأثرين بالحرب. وآمل أن يتسنى

بمجرد إزالة نقاط التفتيش الحالية وتوحيد البلد تسليم المساعدة الإنسانية إلى الذين يحتاجونها بأنجع الطرق وأكثرها فعالية من حيث التكلفة.

٣٨ - وكما أشير في الفقرة ٢٤ أعلاه، فقد أيد مجلس الأمن الاقتراح الداعي إلى أن تنشئ الأمم المتحدة صندوقا استئمانيا يساعد في دعم قوات البلدان المشاركة في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وفي وزع القوات الإضافية الضرورية. وسيغطي الصندوق الاستئماني أيضا، في جملة أمور، نفقات التسريح والانتخابات (S/26376). وسيقدم الصندوق أيضا المساعدة لأنشطة من قبيل تعمير مواقع الجمع في معسكرات، والرعاية الغذائية والطبية للجنود أثناء وجودهم في مواقع المعسكرات، فضلا عن دعم عودتهم إلى الحياة المدنية. وإضافة إلى ذلك، سيقدم الصندوق المساعدة إلى حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية في سداد تكلفة إجراء الانتخابات. وكما أن توفير الموارد الكافية للصندوق الاستئماني أمر له أهمية حيوية لنجاح تنفيذ اتفاق كوتونو للسلم، فإنني أحث الدول الأعضاء على دعم عملية السلم في ليبريا بالمساهمة في هذا الصندوق.

٣٩ - ويستند الدور المتوخى للأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق كوتونو للسلم إلى الافتراض القائل بأن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أوروبا سيكون في وضع يمكنه من أداء الطائفة العريضة من المهام التي أوكلتها إليه الأطراف الليبرية. وقد تلقت الأمم المتحدة التأكيدات اللازمة في هذا الصدد من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية. ومع ذلك، يجب أن أشدد على أنه إذا لم يتم وزع القوات الإضافية أو إذا ما تم سحب بعض قوات الفريق قبل الأوان، فإن هذا سيعرض للخطر التنفيذ الناجح لاتفاق السلم. ومن الجلي أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا لن تتمكن، بدون الدعم والتعاون اللازمين من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، من أن تنجح في الاضطلاع بمسؤولياتها في عملية السلم. وإذا ما حدث ذلك، فإنني سأوجه فورا انتباه مجلس الأمن إلى الوضع؛ ولقد اضطر، رهنا بالظروف السائدة، إلى أن أوصي بسحب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا.

٤٠ - وسيكون النجاح في إجراء الانتخابات، التي من المقرر أن تجرى وفقا لاتفاق السلم بعد سبعة أشهر من توقيع الاتفاق وموعدها شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤، علامة على نهاية عملية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا. وينص اتفاق كوتونو على جدول زمني مضغوط جدا لعملية السلم المفضية إلى الانتخابات. ويتوقع الاتفاق أن تنشأ الحكومة الانتقالية بعد شهر تقريبا من توقيع الاتفاق، وأن يواكب ذلك بدء عملية نزع السلاح. ومع أن هذه العملية متخلفة عن الجدول الزمني، فإن إنشاء الحكومة الانتقالية حيوي لتعزيز المصالحة الوطنية. ولذلك فإنني أحث فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بأن يتحرك سريعا كي يبدأ عملية نزع السلاح، وأن يقوم بعملية الرصد الفريق المتقدم التابع لبعثة الأمم المتحدة، حتى قبل الوزع الكامل لفريق المراقبين العسكريين الموسع التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وبعثة الأمم المتحدة. ومن المشجع في هذا الصدد أن نلاحظ أن جبهة التحرير الوطنية القومية لليبريا قد أعربت لبعثة التخطيط عن استعدادها لقبول قوات من بين قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية كي يتم وزعها في مناطق الجبهة. ومع توقع الوزع الكامل للفريق

المتقدم لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الأيام المقبلة، يمكن أن تبدأ عملية نزع السلاح بعد ذلك مباشرة.

٤١ - وبينما يجري بذل جميع الجهود من جانب الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا والأطراف الليبرية لدفع عملية السلم قدما، أفادت بعثة التخطيط عن قلقها إزاء ما إذا كان يمكن استكمال العملية في وقت يتيح إجراء الانتخابات في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤. ويجب أن يعتبر هذا الجدول الزمني، الذي وافقت الأطراف الليبرية نفسها عليه في كوتونو، علامة على التزامها القوي بتنفيذ عملية السلم دون عائق. ولذلك فإنني أتوقع من الأطراف الليبرية أن تتعاون تعاونا كاملا مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة وأن تعمل سويا بروح من المصالحة الوطنية. وبدون توفر هذه الظروف، لن يتسنى إجراء الانتخابات في موعدها في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤ وتمكين شعب ليبريا من بدء المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء بلده الممزق، والتطلع إلى مستقبل يظلله السلم والاستقرار والرفاهية.

٤٢ - إن أهم شرط أساسي ينبغي توافره لإنشاء سلم دائم واستقرار وطيد والحفاظ عليهما في ليبريا هو أن يلتزم قادة ليبريا وشعبها باتفاق كوتونو للسلم وأن ينفذوه بإخلاص. وكما ذكرت في هذا التقرير، فمن المحتمل أن تنشأ بعض المصاعب والمشاكل أثناء تطور العملية في الأسابيع والأشهر المقبلة. ذلك أن الأمم المتحدة سوف تطأ أرضا جديدة. ومع ذلك، فإنني مقتنع بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تكمل جهود شعب ليبريا في إقامة السلم في ربوع بلده. ولذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يوافق على إنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا على النحو المبين في هذا التقرير. ولقد وضعت توصياتي بشأن وزع البعثة بهدف تأمين فعالية العملية من حيث التكلفة. وترد التقديرات الأولية لتكلفة البعثة في إضافة لهذا التقرير يجري تعميمها منفصلة.

المرفق الأول

MAP NO. 3802 Rev. 2 UNITED NATIONS
AUGUST 1993

المرفق الثاني

صلة الإبلاغ بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا
وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية
لدول غربي افريقيا